

## مجلس الأمن يؤيد الأسد... إرهاب وليست ثورة!

♦ د. شبيب حطيط \*

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 2170 ضد «داعش» و«النصرة» باعتبارهما حركتين إرهابيتين تلقيا الدعم والمؤازرة من أميركا وحلفائها الأوروبيين والعرب حتى اعترفت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون السابقة بأن «داعش» صناعة أميركية.

قالت سورية بلسان الرئيس بشار الأسد أن ما يجري في سورية ليس ثورة شعبية بل حرب إرهابية عالمية على سورية ليست قناع المطالبة بالإصلاح والديمقراطية... ولا كيف يمكن أن توصف ثورة شعبية بقيادة المسلحين الأجانب من فئة التكفيريين... وكيف يمكن العالم أن يفرض الديمقراطية بالذبح والاعتصام وتدمير المقدسات والرموز الحضارية.

قال السوريون ولم يصدّقهم العالم... وكذب محور البشر الأميركي طوال ما يقارب السنوات الأربع حتى اعترف بالحقيقة عندما ذبح الصحافي الأميركي جيمس فولي، وعندما تجاوز «داعش» الخطوط الأميركية الحمر واعتدى على كيانها بالتبني (كرديستان - البرزاني) وخافت السعودية والكويت فتلقي القرار الأميركي (الدولي) مع فتاوى السعودية بلسان المفتي السعودي.

دان مجلس الأمن ببحر «بريطاني» وطلب أميركي وموافقة روسية «داعش» والنصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بالقاعدة... ولقاء مفتي السعودية عبد العزيز آل الشيخ بفنواه «داعش» والقاعدة من الخواص يستحلان الدماء ولا تحسبهما على المسلمين، أي اتهمهم بالردة والكفر.

مجلس الأمن بدين «داعش» و«النصرة» بالإرهاب والتكفير السياسي والسعودية بلسان المفتي تكفر «داعش» و«النصرة»... والسؤال ماذا تغير منذ ثلاث سنوات حتى غيرت أميركا وحلفاؤها مواقفهم. الجواب كتبت دماء الضحايا والشهداء والصمود في سورية ووفاء الحلفاء.

لقد انهزم المشروع الأميركي - التكفيري نتيجة صمود محور المقاومة الذي أدى إلى إطالة زمن المعارك، فأرغم واستنزف المحور التكفيري وأصابه بمرض التفتيش والإنشقاقات وتعدد التنظيمات والقتل المتبادل منذ حوالي عام تقريبا بالتلازم مع التهديد للكيانات الراجعة في السعودية والخليج والأردن وصولاً إلى تركيا وأوروبا بعدما شعر قادة «النصرة» و«داعش» بالإلحاح الذاتي ماليًا وعسكريًا وعدم الحاجة إلى الدعم الخارجي فانقلبوا على رعاتهم كما انقلب التكفير على السلطان العثماني.

اعترف مجلس الأمن بضرورة وحدة الأراضي في سورية والعراق، وأن كل الأحلام لا يسمى المعارضة السورية بأسمائها المتعددة الحاملة بتقسيم سورية والعراق والتي أصبحت خارج المعادلة فلا في تمسك بالميدان وهي غير موجودة في السياسة بعدما تركها أصدقاء سورية على أرضها «داعش» و«النصرة» و«الجبهة الإسلامية».

صمدت سورية، وما هو العالم يشاركها الحرب ضد الإرهاب ولو ظاهراً لأن التفاف الدولي يظهر في القرار وفي الممارسة، فالقرار الدولي لا يعتبر «أبو بكر البغدادي» من الإرهابيين سواء كان شعباً أو حقيقةً ولذا لم يضعه على لائحة المطلوبين!!

ما زالت تركيا تشتري النفط الذي يسرقه «داعش» و«النصرة» من سورية والعراق وما زالت تعالج جرحاهم وتستقبل الوافدين من المسلحين لمؤازرتهم وهي عضو في «الناتو»!

ما زالت وسائل التواصل الاجتماعي «الفايسبوك» و«تويتر» وغيرها، تنتشر دعوات وبيانات «داعش» و«النصرة» وأخبارها وتؤمن التواصل بين أعضائها وتجنيد العفالتين ولم تغلق صفحاتها بينما تطلق أي صفحة تؤذي العدو «الإسرائيلي» أو الأميركي أو تنصر المقاومة، وآخر مثال أن فيديو ذبح الصحافي الأميركي قد حذف من هذه الشبكات بينما المجازر الوحشية بحق المدنيين في سورية والعراق لم تحذف!

التفاف الدولي لا يزال يميز بين التكفيريين المرتبطين بالقاعدة وغير المرتبطين أي أنه لا يزال يدعم بقية التنظيمات التكفيرية وكيف يمكن التمييز بين المرتبط بالقاعدة، أو غير المرتبط فهل هناك فحص دم للعناصر والشعارات.

راهنحت أميركا وحلفاؤها على بقاء النار في سورية وجوارها وأن لا يصيبها شيء من نارها، فدعمت وسلحت ووفرت الغطاء السياسي والديني، لكن صمود سورية وحلفائها عكس الاتجاه التكفيري وجعل الأمواج والهزات الإرهابية تهدد الدول الراجعة، فنحرك هؤلاء على عجلة من أمرهم فدعوا إيران للحالفة ضد الإرهاب لاستدراجها وإغراقها في الرمال العرقية والفئة المذهبية لتوسعة رقعة القتال المذهبي إلى إيران وباكستان وكل المنطقة لهم يستطيعون الإمساك بزمام الأمور من جديد.

«داعش» و«النصرة» والقاعدة، إرهابيون... لكن من صنعهم ودعمهم ليس إرهابياً أيضاً؟

القرضاي والعروعر والعريفي واللحيان وبقية مشايخ التكفير... أليسوا إرهابيين؟

العراقيون الذين اجتمعوا في الأردن تائباً لداعش» وسموا غزوة الموصل ثورة سنوية لاستعادة الحقوق... أليسوا إرهابيين؟

اللبنانيون الذين يدعمون «داعش» و«النصرة» سرا وعلانية ويقولون أنها كذبة ويعاونون حزب الله الذي يقاتل في سورية ضد الإرهاب... أليسوا إرهابيين؟

\* سياسي لبناني

## رغم عملية «شد الجبال» حول التشريع ومن يسبق الانتخابات الرئاسية أو النيابية؛ مسار التمديد لمجلس النواب يسلك طريقه على نار خفيفة وترجيحات بتقصير الفترة

♦ حسن سلامة

قبل أقل من ثلاثة أشهر من انتهاء الولاية الممددة للمجلس النيابي الحالي تُطرح ثلاثة احتمالات بما يتعلق بمستقبل هذه الهيئة على رغم التفاوت بين نسبة كل من هذه الاحتمالات وهي: أولاً: أن يستد الخلف بين من يريد التمديد وبين من يريد الانتخابات على وقع عملية الكباش القائمة حول عدد من الاستحقاقات الكبيرة، ما سيؤدي إلى عزز الطبقة السياسية عن السير بأحد الاحتمالين المذكورين، بالتالي حصول فراغ في المؤسسة التشريعية مع ما يمكن أن ينتج من ذلك من مضاعفات خطيرة على مستوى البلاد بكل المعايير. إلا أن مصادر سياسية تبدو على يقين أن هذا الاحتمال غير وارد تماماً حتى لو عززت الطبقة السياسية على التوافق لأن المظلة الخارجية ستتمسك دورها في دفع الأطراف الناجية على منع حصول الفراغ.

ثانياً: أن تذهب الأمور نحو إجراء الانتخابات ولو على أساس قانون الستين لاعتبارات عديدة بغض النظر عن التبريرات التي يصورها فريق 14 آثار لطلب التمديد للمجلس، بدءاً من الأوضاع الأمنية إلى رفض الانتخبات النيابية قبل انتخاب رئيس للجمهورية.

استكمال السيناريو الذي يسعى إليه حالياً فريق الرابع عشر من آثار وهو التمديد للمجلس بحجج وتبريرات مختلفة، إنما المقصود واضح وهو أن يحتفظ هذا الفريق بأكثرية نيابية تحول دون تمكن فريق الثامن من آثار تحسين حصته في المجلس النيابي.

لذلك فطالما الخيار الأول غير وارد فاي من الخيارين الثاني

والثالث الأكثر ترجيحاً في ظل ما هو مطروح اليوم داخلياً وخارجياً، وبخاصة في ظل ما هو سائد بين الكتل النيابية؟

من حيث المسارات القانونية فكل من الخيارين المذكورين لم تكتمل عناصره حتى الآن، فإجراء الانتخابات بات يحتاج اليوم إلى قانون لمطابقة المهول المتعلقة بدعوة الهيئات الناجية بعد تأخر الحكومة عن إصدار المرسوم المعني بدعوة الهيئات الناجية، إضافة إلى تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات. أما التمديد فيحتاج إلى انعقاد جلسة تشريعية للمجلس، بالتالي فانعقاد مثل هذه الجلسة ينتظر قبول المستقبل وحلفائه حضور الجلسة.

لكن بحسب سياسي مخضرم، فما يحدد أرحية أحد هذين الخيارين هو الاعتبارات السياسية وليست القانونية في بلد يقوم على التسويات والصفقات، ولهذا يلاحظ هذا السياسي أن خيار التمديد هو الأكثر ترجيحاً، بل هو شبه مؤكد، على رغم رفض بعض المرجعات والكتل للتمديد بدءاً من رئيس مجلس النواب إلى كتلة التغيير والإصلاح، ويشير إلى أن الساعين للتمديد يشكلون أكثرية في مجلس النواب، أي أنهم يزيدون عن النصف زائداً واحداً.

فالكتل النيابية لفريق الرابع عشر من آثار مع التمديد، إذ إن تيار المستقبل أعلن صراحة رغبته بذلك، بينما كتلتا الكتائب والقوات لا تعارضان ما يعتبرونه تمديداً تقنياً للمجلس إلى حين انتخاب رئيس الجمهورية. كما أن جنتيلاط الذي يرأس كتلة وأزنة أعلن صراحة تأييده للتمديد. كذلك يتحدث السياسي المذكور عن أن نواب طرابلس المستقلين. أي ميقاتي والصفدي وأحمد كرامي ليسوا ببعيدين من هذا الخيار.

ولذلك يشير السياسي المخضرم إلى أن هؤلاء يربطون حضور جلسة التشريع للمجلس بالاتفاق المسبق على التمديد

### الحكومة تعفي النازحين الراغبين بالعودة من رسوم الإقامة

## المشوق: موضوع العسكريين المحتجزين يتابع بتكتم

وافق مجلس الوزراء على إعفاء النازحين السوريين المخالفين قبل تاريخ هذا القرار، الذين يرغبون بالعودة إلى سورية من رسوم الإقامة المترتبة عليهم تسوية الأوضاع وذلك لمدة ثلاثة أشهر. كما وافق على وضع خريطة طريق التفاريات الصلبة موضع التنفيذ كما وافق.

وكان المجلس انعقد أمس في السراي الحكومية برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام وعلى جدول أعماله 58 بنداً أبرزها ملف التفاريات الصلبة.

وبعد الجلسة التي استمرت نحو سبع ساعات، تلا وزير الإعلام رمزي جريج المقررات الرسمية، مشيراً إلى أن سلام استهل الجلسة «بالتأكيد كما كل مرة على ضرورة إنجاز الاستحقاق الرئاسي بأسرع وقت، لأنه يتوقف على هذا الإنجاز استكمال تكوين المؤسسات الدستورية واستقامة عملها».

وأضاف جريج: «بعد ذلك انضم إلى الاجتماع رئيس مجلس الإنماء والإعمار بناءً على طلب دولة الرئيس» فقدم إلى المجلس تقريراً مفصلاً عن موضوع التفاريات الصلبة، وتمت مناقشة هذا التقرير من قبل المجلس، وعلى إثر اتخاذ المجلس المبادرة بوضع المرحلة الأولى من خريطة طريق إدارة التفاريات الصلبة موضع التنفيذ عبر القرارين التاليين:

أولاً - تكليف وزارتي المال والداخلية والبلديات الإسراع في صرف المستحقات العائدة للبلديات المحبطة بمطعم عبيه - عين درافيل وإعلانها حوافز مالية لتلك البلديات وإعفاؤها من بعض الاقتطاعات والتموجبات المستحقة عليها وذلك خلال مهلة شهر.

## خفايا

توقفت مصادر

سياسية متابعة

عند ما يجري

من تمدد لخطر

تنظيم «داعش»

في المنطقة،

ورأت أنّ هذا

الخطر يهدد دول

الخليج وتحديداً

السعودية أكثر من

غيرها من الدول

بسبب القاعدة

الفكرية والدينية

لهذا التنظيم الذي

ينتمي إلى الفكر

الوهابي، وتحديداً

أحد أجنحته

المتطرفة التي

تكفر آل سعود.

### فياض زار حرب: المطلوب التقارب

## لتفكيك العقد وإحياء المؤسسات



حرب وفياض (الدايتي ونهرا)

وكان وزير الصحة وائل أبو فاعور غادر الجلسة ثم عاد مصطحباً معه ملف الطبيب الذي وقع طلبات استشفاء على بياض وعرضه أمام مجلس الوزراء وقبيل الجلسة أكد وزير الاتصالات بطرس حرب أنّ الانتخابات الرئاسية تكرس التفاريات النيابية وعدم إجراء الاستحقاق الرئاسي كرس التمديد، فيما أوضح وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق أنّ موضوع العسكريين المحتجزين لدى الجماعات الإرهابية يتابع بتكتم.

وقال أبو فاعور أنّ رئيس الحكومة يتابع بجدية كبيرة مسألة العسكريين المحتجزين.

أكد عضو كتلة الؤفاء للمقاومة النائب علي فياض أنّ «الظروف تستدعي منا جميعاً التعاطي بمسؤولية بعيداً من أجواء التصعيد أو التشنج أو المزایدات»، مشدداً على أنّ «المطلوب منا أن نتقرب خطوات تجاه بعضنا بعضاً لتفكيك العقد القائمة وإعادة إحياء المؤسسات».

وكان فياض زار وزير الاتصالات بطرس حرب يرافقه رئيس اتحاد بلديات جبل عامل علي الزين، وبحث معه شؤوناً مطيبة وسياسية.

وقال فياض بعد اللقاء: «بحسبنا مع الوزير حرب في قضايا مطيبة تتصل بواقع الاتصالات في منطقة مرجعيون وبالبنية التحتية لشبكات الاتصالات ومنها ما يتعلق بتقوية إرسال الشبكة الخلفية والأهم إدخال تقنية الـ DSL إلى المنطقة بعدما تم الانتهاء من توصيل شبكة الفايبر أوبتيك». وأضاف: «كانت فرصة لاستعراض الواقع السياسي، وكان الرأي متفقاً تماماً حول أهمية تضامن اللبنانيين في هذه المرحلة والتعاون بين مختلف المكونات السياسية لحماية البلد، والظروف تستدعي منا جميعاً التعاطي بمسؤولية بعيداً من أجواء التصعيد أو التشنج أو المزایدات».

وعن رأي كتلته بالاقتراح الذي تقدم به الوزير حرب منذ يومين في شأن انتخابات رئيس الجمهورية، أجاب: «لم نناقش المسألة بهذا التفصيل، لكن من الناحية المبدئية كنا متفقين على أنّ المطلوب منا هو أن نتقرب خطوات تجاه بعضنا بعضاً لتفكيك العقد القائمة وإعادة إحياء المؤسسات كافة وكفي تتلاقى هذا المسار من النداعي والتحلل في مؤسسات الدولة».

## ميقاتي: الوحدة خشية الخلاص

دعا الرئيس نجيب ميقاتي إلى تحصين مدينة طرابلس والبلاد بالوحدة، «عملاً لا قولاً حسب، فوحدتنا خشية الخلاص الوحيدة لحماية امن واستقرار البلاد».

كما دعا ميقاتي في تصريح بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتنجير مسجدي التقوى والسلام في طرابلس إلى تفعيل المؤسسات الدستورية، وإلى الإسراع، ما أمكن، في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتعمل معا على معالجة الطغفات الكثيرة الماثلة أمامنا، أمنياً وسياسياً واجتماعياً ومالياً. وقال: «أن الأخطار الداهية، وأوضاع المواطنين

المتربة، ولا سيما على المستوى الاقتصادي، تدعونا جميعاً إلى وفة ضمير وتحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه الوطن والمواطن والشهداء الذين سقطوا طوال الفترة الماضية، وللمساهمة في تذليل العقبات، في سبيل قيام لبنان، وإنقاذ شيابه من حال الإحباط العام نتيجة الأوضاع الراهنة».

واستذكر ميقاتي التجبيرين وقال: «لقد راهنا في تلك الفترة على وعي أبناء مدينة طرابلس والعقلاء فيها، والحمد لله، كان رهاننا في محله، حيث استطاعت المدينة، على رغم هول الجريمة وفتاعتها، أن تثبت أنها أقوى

## النواب السابقون: لإنقاذ لبنان من أخطار تهديد استقراره

ناشدة رابطة النواب السابقين السلطة الإجرائية تعزيز قدرات الجيش والقوى الأمنية عدة وعددا.

وخلال اجتماع للهيئة الإدارية حضت الرابطة في بيان تلاه رئيسها ميشال معلوي «جميع الأفرقاء على تجاوز خلافاتهم والوقوف صفاً واحداً في مواجهة الأخطار التي تهدد لبنان من الداخل والخارج في أمنه واستقراره ووحدته».

وكرزت التأكيد على «وجوب حل قضية النازحين السوريين وذلك بتنفيذ المشروع المتكامل التي كانت قد عرضته على السلطات المختصة والقاضي في النهاية بإقامة مجمعات سكنية على الحدود، وفي أماكن تؤمن العيش الكريم للنازحين وتضبط الأمن الداخلي والخارجي لهذه المجمعات».

وأضاف البيان: «أن الأخطار التي تهدد الاستقرار بل الكيان من الداخل والخارج تدفعنا جميعاً إلى التعاضد صفاً واحداً لإنقاذ لبنان».

كما التقى بصمصوص رئيس الأركان في الجيش اللبناني اللواء وليد سلمان، وجرى البحث في قضايا ذات اهتمام مشترك.

زار وفد من جامعة المصطفى العالمية في إيران برئاسة الشيخ محمد حسن مهدي مهر ضريح الشهيد عماد مغنية في روضة الشهداء في الجبيري، حيث كان في استقباله والد مغنية.

وقرا مهدي مهر عند الضريح سورة الفاتحة عن أرواح شهداء المقاومة الإسلامية لا سيما عند ضريح الشهيد السيد هادي نصر الله. كما زار الوفد ضريح العلامة السيد محمد حسين فضل الله في مسجد الإمامين الحسينين.

الداخلي اللواء إبراهيم بصمصوص في مكتبه قاضي قضاة ديربون في ولاية ميشيغن الأميركية سالم سلامة وعباس طيوس مع وفد لبناني من ميشيغن، في زيارة تعارف.

كما التقى بصمصوص رئيس الأركان في الجيش اللبناني اللواء وليد سلمان، وجرى البحث في قضايا ذات اهتمام مشترك.

زار وفد من جامعة المصطفى العالمية في إيران برئاسة الشيخ محمد حسن مهدي مهر ضريح الشهيد عماد مغنية في روضة الشهداء في الجبيري، حيث كان في استقباله والد مغنية.

وقرا مهدي مهر عند الضريح سورة الفاتحة عن أرواح شهداء المقاومة الإسلامية لا سيما عند ضريح الشهيد السيد هادي نصر الله. كما زار الوفد ضريح العلامة السيد محمد حسين فضل الله في مسجد الإمامين الحسينين.

### بقرادوني: التمديد ليس ديمقراطياً

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».

شدد الوزير السابق كريم بقرادوني على أنّ «الإجماع السياسي حول تمديد ولاية مجلس النواب لا يعني أنه أصبح عملاً ديمقراطياً، لافتاً إلى أنه قد يقلل من تداعياته السلبية إلا أنه يبقى خروجاً عن القواعد الديمقراطية ويشكل خروجاً عن القواعد وأشار بقرادوني، في حديث له المنشور، إلى أنّ الانتخاب «هو أصل الديمقراطية، وتداول السلطة قاعدة رئيسية في العمل الديمقراطي ومن دونه يفقد محتوا»، مشدداً على أنّ التمديد في المقابل هو «عمل غير ديمقراطي ويشكل خروجاً عن القواعد الديمقراطية، وهو لا يجوز إلا في حالات استثنائية وصارخة كما الحرب الأهلية».